

تحليل اقتصادي

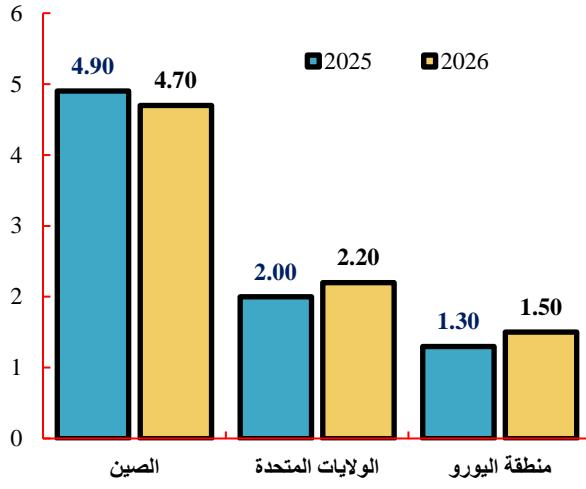
إلى ماذا تشير التوقعات المرتبطة بالاقتصاد الكلي العالمي لعام 2026؟

من المتوقع أن يظل نمو الاقتصاد الأمريكي قوياً، مدعوماً بقوة معدلات الإنفاق الاستهلاكي للأسر وتدفقات الاستثمار. ويستفيد الاستهلاك من قوة الميزانيات العمومية للأسر، التي تتمتع بأقوى وضع مالي لها منذ عقود، فضلاً عن انخفاض معدلات البطالة. ويحفز ازدهار الذكاء الاصطناعي تدفقات الاستثمار والزيادة المتوقعة في الإنتاجية بفضل تبني التقنيات الجديدة. علاوة على ذلك، لا يزال بنك الاحتياطي الفيدرالي يُجري تغييرًا جوهريًا في سياساته مع انتقاله من التشديد إلى الحياد. وبعد خفض أسعار الفائدة بمقدار 175 نقطة أساس منذ منتصف عام 2024 إلى 3.75% في عام 2026.

من المرجح أن يتم تخفيض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 3.5% بحلول نهاية عام 2026. وسيسهم هذا التغيير في أسعار الفائدة في دعم نمو الاستثمار والاستهلاك، حيث يصبح الائتمان أرخص، وتصبح الأعمال التجارية الجديدة أكثر جاذبية، وتختفي تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق. ونتيجة لذلك، تتوقع أن يتسارع النمو الأمريكي قليلاً إلى حوالي 2.2% في عام 2026.

توقعات النمو للاقتصادات الرئيسية

(نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على أساس سنوي)



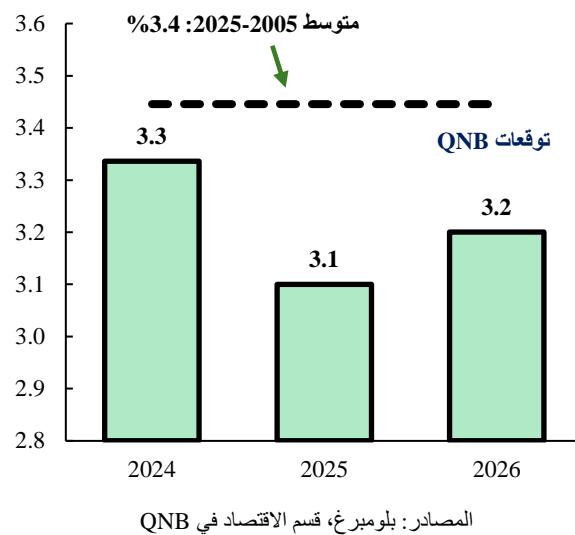
على الرغم من احتمال حدوث تباطؤ طفيف في الاقتصاد الصيني، إلا أن الأداء القوي لل الصادرات، والطلب المحلي، ونمو الإنتاجية، ستساهم مجتمعة في تحقيق نمو يقارب نسبة 5% المستهدفة، والتي من المتوقع أن تقرها الحكومة. وبالرغم من حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن السياسة التجارية، وزيادة الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة خلال عام 2025، تجاوز الفائض التجاري الصيني تريليون دولار أمريكي لأول مرة العام الماضي. وانخفاضت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنحو 30% على أساس سنوي بحلول نهاية عام 2025، إلا أن الشركات نجحت في إعادة توجيه شحناتها نحو أسواق بديلة، مما يُظهر المرونة

شهد الاقتصاد العالمي صدمات سلبية كبيرة خلال عام 2025، مما أدى إلى اضطرابات ملحوظة في الأسواق المالية وتعديلات متكررة لتوقعات النمو الاقتصادي. وبحلول منتصف العام، ساد الشك حول نتيجة المخاوف من اندلاع حروب تجارية أوسع وأعمق، بعد أن شرعت الإدارة الأمريكية الجديدة في زيادة شاملة للتعرفيات الجمركية على الواردات من جميع الدول. وقد مثل هذا تهديداً كبيراً لسلسل التوريد العالمية، وضرراً محتملاً للنمو في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة.

لاحقاً، بدأت التوقعات تتعافى تدريجياً، مع تحول السياسة الأمريكية نحو موقف أكثر واقعية، وساهم تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الموقعة في تخفيف حالة عدم اليقين، فضلاً عن استبعاد أسوأ السيناريوهات السلبية للتجارة العالمية. وقد ساعد تحسن التوقعات العالمية في النصف الأخير من العام على إرساء أرضية أقل تشوّفاً لعام 2026. ونعتقد أن الأوضاع تشير إلى بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبياً، تتسم بمعدلات نمو عالمي أكثر توافناً وتقارباً. وتعتبر تقديراتنا أعلى قليلاً من إجماع التوقعات، حيث تتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% في عام 2026. ويشير معدل النمو هذا إلى تسارع طفيف في النشاط، على الرغم من أنه لا يزال أقل من اتجاهات النمو طويلة المدى.

أداء النمو العالمي والتوقعات المرتبطة به

(نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على أساس سنوي)



في هذه المقالة، نناقش العوامل الرئيسية التي تحدد آفاق النمو في الاقتصادات الثلاثة الكبرى، وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو، والتي تمثل مجتمعاً ما يقارب 60% من الاقتصاد العالمي.

بطبات للاستفادة من المرونة المناسبة بموجب القواعد المالية للاتحاد الأوروبي. كما أصبحت السياسة النقدية موافقة أكثر، حيث خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة المرجعي بمقدار 200 نقطة أساس من مستوى تقييدي للغاية بلغ 0.4% في منتصف عام 2024 إلى 2.0% بحلول يونيو من العام الماضي. وقد أدى ذلك إلى خفض سعر الفائدة إلى مستوى لم يعد يعيق النشاط الاقتصادي، بل يساهم في نمو الالتمان في القطاع الخاص بالقيمة الحقيقة. علاوة على ذلك، تشير المؤشرات الاقتصادية الرائدة إلى تحسن في قطاع الخدمات، الذي دخل مرحلة التوسيع خلال الأشهر الأربع الأخيرة من عام 2025. ونظراً لأن قطاع الخدمات يمثل حوالي 70% من اقتصاد منطقة اليورو، فإن هذه إشارة مشجعة للمنطقة، التي تتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 1.5% في عام 2026، وهي نسبة أعلى من التوقعات.

إجمالاً، وبعد عام 2025 الذي شهد تقلبات حادة، تتوقع تحسناً طفيفاً في النمو العالمي في عام 2026، في ظل استقرار الاقتصادات الرئيسية.

الملحوظة للقطاع الصناعي في الصين. علاوة على ذلك، يواصل الاقتصاد الصيني تحوله من تصدير السلع الاستهلاكية البسيطة إلى تصنيع التكنولوجيا المتقدمة، والمنتجات ذات القيمة المضافة العالمية، وهي عملية تنقل الصين إلى قمة سلاسل التوريد العالمية، وتساهم في زيادة نمو الإنفاقية. بالإضافة إلى ذلك، سيظل الاستهلاك المحلي مدعوماً بالسياسة المالية، فضلاً عن المزيد من التيسير النقدي التدريجي، مما يعزز العوامل المواتية التي تسهم في توقعات إيجابية معتدلة لعام 2026.

بالنسبة لمنطقة اليورو، تتوقع تسارعاً طفيفاً في النمو الاقتصادي، مدعوماً بالإتفاق المالي والسياسة النقدية الأقل تقبيداً للنشاط. وقد ساهم الإنفاق في إطار برنامج الجبل القادر للاتحاد الأوروبي (NGEU) بواقع 0.5 نقطة مئوية من إجمالي النمو خلال عام 2025، وقد يساهم في النمو مجدداً خلال عام 2026 إذا ما استمر على المسار الصحيح. بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى إطلاق مبادرات إنفاق في مجال الدفاع يُقدر أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 1% في أكثر من 16 دولة تقدمت

فريق QNB الاقتصادي

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول – قسم الاقتصاد
+974-4453-4647

لويز بيبنت

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد
+974-4453-4642
المؤلف المراسل

أخلاص مسؤولة: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو اقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتصدير) عن أي خطاء أو نقصان في المعلومات. يخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع الإلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤكد QNB حتى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنها، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا ينصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلًا فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحةً أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصيةً فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتقى سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتقى بالحصول على استشارات استثمارية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحظى بحق تعديل أي معلومات في أي وقت دون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفه أو ممثله أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تترجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تتعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسوق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تأكيدي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.